نُصوصٌ في المَسألةِ الكُويتِيّة

(٢٠١٨م - ٢٠٢١م)

مُحَمَّد المَيْل

نُصوصٌ في المَسألةِ الكُويتِيّة

(٢٠١٨م - ٢٠٢١م)

مُحَمّد المَيْل

نصـــوص في المسألـــة الكويتيـــة (2018م – 2021م)

الطبعـــة الأولـــى

1443هـ - 2022م

حقـــوق الطبـــع والنشـــر والتوزيـــع كافـــة محفوظـــة

هيئـة اليـد العليـا - إنجلتـرا، المملكـة المتحـدة

هيئة اليد العليا
UPPER HAND ORGANIZATION

مقدمـــة الناشـــر

هذا الكتاب هـو تحريـر لنصـوص ورسـائل كتبهـا المستشـار العـام لهيئـة اليـد العليـا الشـيخ محمـد الميـل، في منفـاه الاضـطراري في لنـدن، منـذ عـام 2018م إلى 2021م، والتـي كـان يوجِّههـا إلى الشـعب الكـويتي وإلى المعنيـين مـن أصـحاب القـرار؛ لتوعيـة الشـارع المحـلي من جهة والضغط على السلطة خارجيًا من جهة أخرى.

لقـد أدرك الشـيخ الميـل (وهـو مـن مواليـد عـام 1997م) قرابـة عقـد مـن حكـم أمـير الكويـت الراحـل الشـيخ جـابر الأحمـد الصـباح (المتـوفَّى عـام 2006م)، ومـثلهن مـن حكـم أمـير الكويـت الراحـل الشـيخ صـباح الأحمـد الصـباح (المتـوفَّى عـام 2020م)، وذلـك إلى عـام 2015م، أُبتعـث بعـدها إلى المملكـة المتحـدة لاسـتكمال دراسـته الجامعيـة بتخصـص «علـوم سياسـية» عـلى نفقـة الحكومـة الكويتيـة، ولكـن سرعـان مـا قطعـت الأخـيرة عنـه برنـامج الابتعـاث ولاحقتـه بأحكـام قضـائية ذات أبعـاد سياسـية (وصـلت إلى 53 سـنة سـجن غيـابي)، عـلى خلفيـة تصريحاتـه في الشـؤون الدينيـة والسياسـية، وتصـوُّراته في سـبل تحقيـق السـيادة الإسـلامية، وتطلعاتـه التـي بمقتضـى مـا يعتقـده مـن شـأنها أن توجـب تعجيـل ظهـور صـاحب اليـد العليـا (الإمـام المهـدي)، وأنشـطته المثـيرة للجدل، والتي تراها الدولة بأنها «تهدم النظم الأساسية في البلاد».

إن إعداد هذا الكتاب يأتي لتوثيق رواية الكاتب لمرحلة حساسة عاشتها الكويت وأهلها، على لسان ناقدٍ نال الحرية وتكلَّم بالصراحة تامة دون مداهنة، ناطقًا بما في ضمائر الشعب الذي يعيش تحت سطوة أسرة تحكم بالحديد والنار، واتخذت القبضة الحديدة سياسة لها ضد الأصوات العالية في البلاد.

وضعنا (نحن الناشر) في الهامش تعليقات وتخريجات؛ لتسهيل استرجاع الذاكرة عندما يتم الإشارة إلى بعض القضايا بالتلميح، أو الكناية التي قد لا تكون واضحة لمن فاته الحدث أو نسيه، كما ورتَّبنا العناوين وفقًا لتواريخها تصاعديًا.

إننا نأمل أن يكون هذا العمل نافعًا للمهتم بالشأن الكويتي وما جرى في تلك الحقبة، التي ظهر فيها فساد منقطع النظير، وبرزت فيها ظاهرة طارئة على الدولة الصغيرة، وهي نتيجة مُتَوقَّعة لما يحصل من اعتقالات وإرهاب لحرية الفكر والرأي والتعبير، دفعت بعدد كبير من الكويتيين المُتَهمين بممارسة حقوقهم إلى العمل بحق من حقوقهم المكفولة دوليًا، وهو حق اللجوء السياسي لدول أخرى تسمح بالتغريد والتدوين والإذاعة والبحث؛ ليتحرَّروا من أحكامٍ جائرةٍ تعتمد على قوانين مبهمة ذات مصطلحات ضبابية تلاحقهم.

الناشر

***

الكويـــت.. خبـــط عشـــواء!

7 أبريـــل 2018م

بعـد ظلـم القضـاء الكـويتي النـاس بالأحكـام الطائشـة والمديـدة، والتـي تسـبَّبت بـدورها إلى تهجـير المحكـوم علـيهم، وقبـوع آخـرين مـنهم في المعتقـل؛ وأخـيرًا ارعـوى القضـاء عـن غيِّـه وبطشـه بإلغـاء عقوبـة الإسـاءة للرؤسـاء واعتبـاره «غـير عـدائي»[1]! تُـرى مـا الـذي اسـتجد وتغـيَّر؟ أَحصـار قطـر قـد رُفـع[2]؟ أم الإسـاءة للكويـت ورموزهـا مـن مواطني الدول الشقيقة قد توقف؟

لـن ينسـى المكلومـون أحكـامكم؛ كنـتم السـباقين في إرضـاء «أشقائكـم»[3] عـلى حسـاب أبنـائكم، هـذا ودول الحصـار -وأنـتم أشـقاء لهـم- يحتضـنون مـن حكمـتم علـيهم، ويغضُّون الطرف عن مواطنيهم ممن أساؤوا إليكم!

---

(1) في عام 2016م، حصـرت «المحكمـة الدستوريـة» المـادة الرابعـة من قانون «أمن الدولة» بالأفعال المادية؛ وهو الأمر الذي من شـأنه أن يغيِّر مسـار القضـاء بالتجريم، ليكون الإضرار المادي بالعلاقات السـياسـية هو العُمْدَة، كما في حكم محكمة «التمييز» البارز في عام 2019م، برئاسة المستشار فيصل الخريبط.

(2) إشارة إلى الأزمة الدبلوماسية مع قطر منذ منتصف عام 2017م إلى مطلع عام 2021م.

(3) يعني «الدول الشقيقة»، وهو مصطلح مُبتدَع في العلاقات الدولية، يُراد به الدول العربية الإسلامية، ويأتي مُحاكاةً للدول «الصديقة» و«الحليفة».

مـاذا عمـن وصـمتموه بالهـارب مـن العدالـة؟ أهـو اليـوم مـن العدالـة هـارب حقًـا، و«العدالـة» نفسها قضت بوقف تنفيذ الجزاء عمن يُسيء؟!

ومـاذا عمـن هـو في السـجن قـابع؟ هـل سـتعتذرون لهـم، وتعوِّضـون مـا ضـاع مـن أعمارهم، وترأبون صدع شملهم، وتُفهمون الشعب بأنهم أحرار وشرفاء؟!

تيقنـتم الآن بـأنكم الأضـعف، وأن بـتملقكم لـ«أشقائكـم» قـد وقعـتم في حـرج لا منـاص منـه أمـام المـنظمات الدوليـة[1]، وصرتـم الآن في وجـلٍ مـن اللاجئـين السياسـيين من مواطنيكم في الخارج!

تضـييق الحريـات في الكويـت وملاحقـة أصـحابها سيشـكِّل جبهـة خارجيـة ضـاغطة ومعارضة لها؛ وهذا ما لا يحتمله وضع الكويت السياسي.

إنـه ليؤسـفني مـا يحـدث للشـباب الكـويتي مـن ملاحقـة وتشريـد واعتقـال، لمجـرد رأي غرَّد بـه، يحسـب بـذلك أنـه عصـفور حـر، في بلـدةٍ عُرِفـت بالحريـة لـولا تسـلُّط غـير أهـل الكفاءة والنزاهة!

وخوفًـا مـن أن يتنـامى هـذا التوجُّـه المقيـت -تضـييق الحريـات وملاحقـة أصـحابها- في وطننا العزيـز وغـيره مـن الأوطـان الصـديقة والشـقيقة؛ لا بـد مـن وقفـة متكاتفـة تُعـاكس هذا التوجُّه بقوة؛ لأن التوجُّه السياسي في أيِّ بلدةٍ يهزُّها رأي هو مبدأ «فـرِّق تَسُـد»!

---

(1) استعرضـت منظمـة العفـو الدوليـة في تقريـر لهـا حالـة حقـوق الإنسـان في الكويـت لعـام 2018م (رقم الوثيقة: MDE 2019/9909/17)، وقالت في المقدمة: «واصلت السلطات فرض قيود لا مبرر لها على الحـق في حريـة التعـبير وحريـة التجمع السلمي، بما في ذلك من خلال محاكمة وسجن بعض منتقدي الحكومة، بموجب قوانين التشهير الجنائي».

الكويت ستشهد معارضة شرسة من الخارج؛ تُطالب بتغيير نظام الحكم هذه المرة بدلًا من الاكتفاء بالمطالبة بإسقاط الحكومة أو إحداث إصلاحات في القوانين.

يسعى كثير من الكويتيين إلى الحصول على حق من حقوقهم المكفولة دوليًا بعد أن ضاقوا ذرعًا ببلدهم.. إنه حق اللجوء إلى دولة تتمتَّع بحرية التعبير، وترحِّب برأيك أيًا كان مذهبه، ليس فيها قوانين مبهمة ذات مصطلحات ضبابية مطاطة!

لا تعجب إن رأيت سِفارات الكويت في الدول الأوربية محطات للمظاهرات والاعتصامات ضدها؛ كباقي مقار أشقائها الموصومة دولهم بـ «القمعية»[1]!

كمواطن كويتي لاجئ في بريطانيا؛ سأستمر بالنضال بمخاطبة المنظمات الدولية المعنية؛ لأوضِّح لهم حال الكويت المتردي.

***

(1) كسِفارات مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وغيرها اللاتي لا تنعم بهدوء بسبب الاحتجاجات والهتافات والاعتصامات التي تحدث بشكل شبه أسبوعي أمام بوَّاباتها.

وثَّقت قناة «هَجَر» (المؤسسة الإعلامية المملوكة لهيئة اليد العليا، والمنحلة بتاريخ 5 ديسمبر 2018م) في تقرير مرئي بعنوان «بِر الثائرين»، واحدة من تلك الاحتجاجات، وهي إضراب علي مشيمع أمام السِفارة البحرينية في لندن لأجل أبيه المعتقل هناك؛ لقد أدى إضرابه عن الطعام المفتوح والمتواصل أمام أعتاب السِفارة إلى إرباك دبلوماسيوها، الأمر الذي أدى بالسفير إلى التسلل إلى الباب الخلفي للسِفارة لئلا يمر من أمام مكان الاعتصام!

عيالــك يرجعــون بشروطهــم يــا سمــو الأميــر!

13 ينايــر 2019م

أَعْـتَرِض وبشـدة عـلى مصـطلح «العفـو الشامـل»؛ فالأجـدر أن يُسـمى «إصلاحًـا شامـلًا» أو «مصالحـةً وطنيـة»، والإصـلاح هـذا يبـدأ بتهـذيب وصـيانة القـوانين المقيـدة للحريـات أولًا، وإرجـاع اعتبـار كـل مـن اُتهـم بالخيانـة والعمالـة، فـالأحرار لا ينتظـرون مـن الأمـير لا عفـوًا ولا صـفحًا؛ لأنهـم لم يرتكبـوا جرمًـا أصـلًا، بـل هـو ومـن هـم في السلطة المطالَبون بطلب العفو والغفران منا، يا من قطعتم الأرزاق وبَترتم الأوصال!

وليسـت المسـألة نـاظرة إلى «العفـو» لذاتـه، بـل إلى الكويـت هـل نضـجت وغـدت تسـتوعبنا مـع آرائنـا وتوجهاتنـا السياسـية أو الدينيـة والفكريـة المختلفـة.. قـل لي بربِّـك، ماذا استفاد الأسـتاذ حسـن مشـيمع (بحريني) مـن العفـو الملكـي[1]؟ لقـد عـاد مـن منفـاه

(1) رجع من منفاه في لندن إلى البحرين، بتاريخ 26 فبراير 2011م، بعد عفو ملكي شمله، ومن ثم تم اعتقالـه بعد أشهر من رجوعه، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة محاولة الإطاحة بالنظام الملكي.

لقد دعـت هيئـة اليـد العليـا غـير مـرَّة الصحفـيين والحقوقـيين والنشطاء السياسيين اللاجئين في الخارج لعدم الاستجابة أو التعاطف مع هكذا أنباء؛ لأن حكومات كهذه لا يؤتمن فيهـا على حيـاة الناشطـين الأحـرار، الذيـن يُذيعـون آرائهم النابعة من الضمير والوجدان، ولأن الإصلاح يبدأ بتصحيح الخلل التشـريعي، بإلغاء القوانين المقيدة للحريات، وأن يكون ذلك على رأس أي أجندة في هذه الملفات.

الاختيـاري إلى البحـرين؛ فـأُلقي القـبض عليـه هنـاك! العفـو لا يُغـيِّر رأيًـا وتوجهًـا وخصوصًا عند أصحاب المبادئ.

«أبـي عيالـي يرجعـون»[1].. عيالك يرجعون بشروطهم يا سمو الأمير!

***

(1) تصـريح لأمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد، نقله نائب مجلس الأمة محمد الدلَّال، عبر بث مباشر، بتاريخ 12 يناير 2019م، في برنامج «الحـوار السياسـي» على قناة «ATV».

هي واحـــدة من اثنتـــين: إمـــا مزرعـــة، وإمـــا مهزلـــة!

12 مايــو 2019م

في أحيانٍ كثيرة يضـطر المـرء إلى التنـزُّل في الخطـاب السـياسي فيتخـذ مـن السفسـطة فلسـفةً لـه في النقـد؛ هكـذا أفعـل ويفعـل معـي كثـيرون بعـدما غَلَـبَ اليـأس آمالنـا، واسْـتولت الخَيبـة رجاءانـا، وهـذا كلـه لا يعـدو كونـه سُـلْوَة لمـن عجـز عـن الإصـلاح، واِسْـتَنْزَف ترقيـع الخـروق طاقتـه ردحًـا مـن الـزمن؛ فـلا شيء يتغـيَّر ولا حتـى بـادرة! والعيـب حتمًا لـيس في هكـذا ناقـد، بـل في قابليـة القابـل في أن يفهـم أن مسـألة إشراك الشـعب في السـلطة عِـلاوة عـن كونـه مسـتحق ومكفـول، يُعتـبر وبشـكلٍ أسـاسي ركـن في تطـوير التفاعـل السـياسي؛ فـلا تـزال القيـادة الحاكمـة ومنـذ أمـدٍ تجتهـد في الاحتيـال عـلى النظـام الدسـتوري تـارةً، والانقـلاب عليـه مـرة أخـرى، وقـد فعلـت، وأمـرت بتعطيلـه غيـر مرة[1].

(1) في عام 1967م، زُوِّرت انتخابـات مجلـس الأمـة في محاولـة لتقييـد المجلس. وفي عام 1976م، حُلَّ مجلس الأمة للمرة الأولى حلًا غير دسـتوري بموجب أمر الشـيخ صـباح السـالم. وفي عام 1986م، قرر الشـيخ جابر الأحمد تعطيل بعض مواد الدسـتور وإيقاف مؤسسـة مجلس الأمة. وفي عام 1990م، أُنشـئ «المجلس الوطني» ليحل محل مجلس الأمة. وفي عام 2006م، أصـدر الشـيخ صـباح الأحمد تعديلًا قانونيًا ينص باسـتبدال نظام الأصوات الأربعة بنظام الصوت الواحد لكل ناخب في دائرته الانتخابية.

وللمراقب اليوم أن يسمـع صـوت امتعـاض الشـارع الكويتـي مـن تدخُّـل الحكومـة في إرادتـه تحـت قبـة عبد الله السـالم؛ كتصويتهـا في انتخـاب رئيـس المجلـس واللجـان، وبعـد ضغـوط واعتصامـات وإضرابـات،

والدستور هذا يا سادة ما هو إلا أمر شكلي في هذه المزرعة، وغطاء يُضفي نوعًا من الشرعية بالنتيجة لإطالة المدة الزمنية للسلطة المُتنفِّذة، ولتكتسب اسم «دولة» لا أكثر؛ ومن هنا كانت السفسطة لهجةً لنا ولغيرنا من الممتعضين في التعامل مع هكذا نظام؛ فمن لا يحترم الحد الأدنى للقواعد الدستورية، ولا يحترم نفسه، لا يتوقَّع أو يفترض من الناس احترامه.

لحظة! خروق وإصلاح مَن؟ الجواب: حكومتنا «الرشيدة»، ومعها القيادة السياسية، والحق بأنها شيء واحد أصلًا.. خدعوكم فقالوا إن الكويت دولة فيها حكومة ديمقراطية ومؤسسات، الديوان الأميري هو الحكومة وهو المؤسسات؛ فَالأُولى «كرتونية» لا قدرة لها على رسم السياسة العامة للدولة، ولا قرار بيدها، بل إن أَقطابها من وزراء ورئيس لا يعرفون جُلَّ القرارات التي تصدر باسمها! والثانية هي من تقوم بالمشاريع وتضع البرامج نيابةً عن واجب تلك.

باختصار ودون تكلُّف؛ إنها سَطوة أُسرة! تحكم وتملك[1]، مشاريعهم وقراراتهم.. الشعب مُغيَّب عن القرارات المتعلقة بمصيره ومستقبل أبنائه؛ فلا يَعرِف المواطن من

خضع أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح لمطالب الشعب ونوابه؛ فخرج ولي العهد في خطاب متلفز، بتاريخ 23 يونيو 2022م، في كلمة تاريخية كلَّفه الأمير بإلقائها، ليعلن حل المجلس، وأن الحكومة من بعد هذا الحل لن تتدخَّل «في اختيارات مجلس الأمة القادم، في اختيار رئيسه، أو لجانه المختلفة؛ ليكون المجلس سيد قراراته».

(1) ينتظر الكويتي عقد أو عقدين من الزمن ليحصل على بيت العمر من وزارة «الإسكان»، ويصرخ المواطن في مواقع التواصل الاجتماعي لسنوات هاتفًا: «ناطر بيت»، وفي المقابل، يَهب «الديوان الأميري» بيوتًا للمقرَّبين من بلاطه؛ ففي عهد الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد مثلًا، أهدى الديوان التالية أسماؤهم بيوتًا:

يضع تصورات التنمية في البلاد، ولا يُدرِك أثر هذه المشاريع على حياته، ولا يفهم كيف تَعنيه هذه المشاريع كمواطن[1].

سَطوة أُسرة؛ لأن الشعب لا يشارك الدولة القرار.. ولا تعترض الأسرة على تشريع شرَّعه نواب الشعب إلا وأسقطته وأردته مطروحًا! وإن نَمى شيء وازدهر اُعتُبِر فضل ومِنَّة منهم علينا.

في أُفق الكويت تَلوح قضايا عِدَّة تضع الشعب أمام هاجسٍ كبير في معرفة مصير هذه الدولة التي لطبيعة حجمها ونظامها المُخْتَرَق والمفكَّك تتأثَّر بأزمات المنطقة.

لكَ الله يا «وطن النهار»[2]!

***

عبد الله خالد الناصر الصباح (بتاريخ 2 ديسمبر 2015م. عمره 17 عامًا تقريبًا)، نورة فهد سلمان الفهد (بتاريخ 28 مارس 2016م)، ويوسف حمد الرومي (بتاريخ 3 يوليو 2016م).

(1) كرؤية «الكويت 2035».

(2) عنوان أغنية كويتية شهيرة صدرت بعد تحرير الكويت عام 1991م، كتبها الشاعر بدر بورسلي.

مـــات آبيًـــا الحلحلـــة!

29 سبتمبر 2020م

وافت أمير الكويت صباح الأحمد الصباح المنية اليوم[1]، بعد سنوات من الحكم طويلة، رافقتها أحداث عصيبة على الدولة الصغيرة، ختمها تاركًا خلفه قضايا عِدَّة أبى حلحلتها أيام سطوته[2].

اتخذ الأمير الكويتي الراحل مبدأ القبضة الحديدية ضد معارضيه وأي صوتٍ بارز[3]، ولهذا السبب طلبت من هيئة اليد العليا أن تضع دولة الكويت تحت بند:

---

(1) في 29 سبتمبر 2020م.

(2) منها قانون «العفو الشامل»؛ فبعد مناشدات شعبية لأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد لتسريع المسار السياسي في البلاد، ووضع نهاية لقضية سجناء الرأي واللاجئين السياسيين في الخارج، أَمات أمير الكويت القانون في البرلمان قبل أن يصل إليه لاعتماده؛ ليُخرج نفسه من فضيحة تناقضاته وتمظهره بأنه راعٍ للإنسانية وحاضن لحقوقها، والحق أنه عابث بالديمقراطية ومُسيطر على البرلمان.

هذه ليست المرة الأولى، فقد عبث غير مرةٍ بالنظام الديمقراطي في البلاد؛ كتغييره للنظام الانتخابي البرلماني رغم رفض الشعب لهذا التغيير، كونه يخالف طموحاته ويتناقض مع مبدأ استقلال السلطات.

(3) سَحْب الجنسية (الهوية الوطنية) من المواطنين، سلاح لطالما استخدمه أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد لإسكات الحراك الشبابي والأصوات العالية في البلاد، وهي سياسة عادةً ما يستخدمها ضد الكبار ليخاف الصغار، وممن سُحِبت جناسيهم: نبيل العوضي، أحمد جبر الشمري، عبد الله البرغش، وسعد العجمي.

«ذات اهتمام بالغ»، والجد في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان فيها، كانت حرية التعبير والاعتقاد على رأس تلك الحقوق المنتهَكة.

لقد فعَّلت الهيئة أدواتها واستعملت علاقاتها للضغط على الكويت إبَّان حكم الأمير الكويتي الراحل للكفِ عن ممارسات تكميم الأفواه[1]، لئلا تصل إلى وضع يمكن

(1) منذ 2018م، قادت هيئة اليد العليا حملة ضد القوانين المقيدة للحريات.

في 12 فبراير 2019م، أرسلت هيئة اليد العليا رسالة إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم، طالبت فيها بتعديل القوانين المقيدة للحريات.

وفي 15 مارس 2019م، التقى مستشار هيئة اليد العليا، الشيخ محمد الميل بالنائب البريطاني غاريث توماس، واستعرض معه ملف الحريات في دولة الكويت.

وفي الثاني من مايو 2019م، أصدرت هيئة اليد العليا تقريرًا موجزًا باللغة العربية بعنوان «تصدير اللاجئين: توثيق التطورات الرئيسية المتعلقة بظاهرة طلب كويتيين اللجوء السياسي»، أشار بوضوح إلى بدء ظهور ظاهرة جديدة في الكويت، وهي اللجوء السياسي إلى الخارج.

وفي 9 يوليو 2019م، بعث الشيخ محمد الميل رسالة إلى الأمين العام للـ «أمم المتحدة»، أنطونيو غوتيريش، يطالب فيها بسحب اللقبين الممنوحين للكويت وأميرها: «قائد العمل الإنساني» و«مركز العمل الإنساني»، موضحًا أسباب هذا الطلب.

وفي 10 نوفمبر 2019م، نظمت هيئة اليد العليا وقفة احتجاجية صامتة أمام السِفارة الكويتية في لندن، مطالبة بالإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، ومطالبة بتعديل القوانين المقيدة الأربعة: «قانون الجرائم الإلكترونية»، «المرئي والمسموع»، «الصحافة والنشر»، و«أمن الدولة».

وفي 30 ديسمبر 2019م، أصدرت هيئة اليد العليا تقريرًا موجزًا باللغة العربية بعنوان: «الجنسية الكويتية بين الانتماء الوطني والانتماء الديني»، أشار إلى وجود تمييز عنصري في منح الجنسية الكويتية.

وفي الثاني من ديسمبر 2020م، أصدرت هيئة اليد العليا تقريرًا بعنوان: «أزمة في الدولة الصغيرة»، وثَّقت فيه ما رصدته منذ بداية عام 2020م من انتهاكات لحقوق الإنسان في دولة الكويت، وقيَّمت فيه الوضع السائد في البلاد، بعد بواعث قلق استمرت عشرة أشهر (منذ يناير حتى أكتوبر)، وبعد جهدٍ بذلته في المراقبةِ والرصد.

أن يطلق عليه بأنه «انسداد سياسي»، يُحرِج السلطة ويُجبرها إما على التنحي أو الاستجابة للمطالب مُرغمة.

للسُلطات الكويتية اليوم معارضة في الداخل والخارج؛ فإن هي أحكمت السيطرة على الداخلية وأَدَّبتها، فمن ذا يا ترى يقدر على الخارجية منها؟

بيد أن اكتراثنا هذا بملف دولة الكويت ليس عبثيًا أو لشُحٍّ في القضايا، بل هو من صميم اضطهاد فعلي مورِس على هيئة اليد العليا، وعليَّ شخصيًا بصفتي مستشارها وموجِدها.

***

كلام يشبه المنطق وقد يكون هو!

21 أبريل 2021م

في حديث سياسي عابر تغلبه الشكاية والفَضْفضة من هَمٍ بليغ أخذ من صاحبه مأخذًا، مع صديق كويتي أعرفه منذ يومه حليسًا لداره بالعًا للسانه، لا يعرف السياسة ولا تعرفه، إلا أن التطبُّع يوم ذاك غلب طبائعه المستكينة؛ آبيًا إلا الحديث في شأن اعتبره «سياسيًا» يستوجب الوقوف عنده دون تجاوز أو غضٍ للطرف.

صدمتني النبرة ونالتي الدهشة، فالأمر لا يمكن حصره بأنه تبادل لخلجات النفس ليس إلا، بل الأمر أعمق وأبعد بكثير؛ فأنا ابن هذا البلد وأَعْرَفُ بسَمت أبنائه.

إن أردتم القضية؛ فهي لا تعدو كونها تضرر اقتصادي يمس مشاريعه الصغيرة، كحال غيره في الجائحة «كورونا»[1]، فالأمر لا يخصه وحده، وإن أردتم عمقها ومداها، فهي نقمة وحنق، وكأنها زُبْيَة تمتلئ سيلًا، فالمسألة الآن مسألة خُبز وجَيْب.

(1) يعني «فايروس كورونا المستجد»، الذي تسبب بجائحة منذ أواخر عام 2019م، أدَّت إلى فرض إغلاقات وحظر تجوال، الأمر الذي جعل المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة في العالم تتكبَّد خسائر غير مسبوقة.

يشكو غياب الخطة وسَفهِ قُوَّاد المشهد الذين لم يزل أمرهم يذهب سِفالا[1]، تصحب شكايته هذه هواجس أنتجه خطاب حكومي يُبشِّر بفرض ضرائب[2]، وتشكيك في إمكانية دفع رواتب الموظفين[3].

اَنْصِتُ لما يقول، ويلوح أمامي مستقبل الحراك القادم في الكويت، شكله الخطير وحُلته الجديدة.. حراك يصعب على السلطة إجهاضه كما فعلت في الأخير[4]، فهذه المرة أقطابه «الماكلين والشاربين والنايمين»، ولأن المسألة كما قلت مسألة خبز وجَيْب، أضف إليهما الحريات المدنية والفساد المستشري في مفاصل الدولة[5].

---

(1) روى الشيخ الطوسي في «الأمالي»، بسنده عن أبي عمر زاذان، عن الإمام الحسن المجتبى أن رسول الله قال: «ما ولَّت أمة أمرها رجلًا وفيهم من هو أعلم منه، إلا لم يزل أمرهم يذهب سفالًا حتى يرجعوا إلى ما تركوا».

(2) لا ضرائب على الأفراد في الكويت، ولكن للحكومة الكويتية مقترحات لضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات على المدى القريب؛ كحل لتمويل الميزانية من إيرادات غير نفطية. تصاعد النقاش في الساحة المحلية حول هذا الموضوع منذ مطلع عام 2021م.

(3) أفاد وزير المالية الكويتي برَّاك الشيتان، في جلسة مجلس الأمة، المنعقدة بتاريخ 19 أغسطس 2020م، بأن «السيولة المتوفرة تكفي لتغطية الرواتب لغاية شهر نوفمبر المقبل»، التصريح الذي أثار مخاوفًا لدى الشعب.

(4) وهي الإضرابات والاحتجاجات الشعبية مطلع عام 2011م المطالبة بإصلاحات شاملة، والتي استطاع أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح إجهاضها بعد انتصارها عليه في عدة جولات، منها إسقاطها لحكومة الشيخ ناصر المحمد الصباح التي عيَّنها الأمير منذ توليه مقاليد الحكم عام 2006م.

بسياسة الحديد والنار، انتصر أمير الكويت الراحل على الحراك الشعبي، فمن إدانات جماعية على المشاركين في الحراك، إلى تهجير آخرين وسحب للجناسي.

(5) في 18 نوفمبر 2019م، ظهر أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد في خطاب غاضب يأمر الصحافة بالتزام الصمت، والشعب بالتستُّر والنسيان، حيال قضية سرقة صندوق الجيش الكويتي المتهم فيها «الذراع الأيمن» لأمير الكويت، الشيخ خالد الجراح، و«الأكبر من الكرسي وكل شيء»، الشيخ جابر المبارك.

حرية تعبير، تضخم حسابات وإيداعات، قِبِّيضَة ورشاوى[1]، كانت العناوين، لم يكن مس الاستقرار المالي المباشر للشعب محل سجال واحتجاج في الحراك البائد قط[2]، ولا في تاريخ الكويت كله أن يشك المواطن في راتبه هل سيودع أم لا، وهذا في العلوم السياسية تحوُّل خطير يُنذر بعُقبى لا تُحمد.

مشهد مؤلم، تضييع للأصول وتمسُّك بالفروع، وتقديم للأراذل وتأخير للأفاضل، وبهذا يُستَدل على إدبار الدول[3].

سرعان ما بدد ختام كلامه تخيُّلي.. كلام يشبه المنطق وقد يكون هو: الكويتي ماله خلق يطلع بالشمس وينزل مظاهرات، إذا ماكو فلوس طلعنا برا!

***

(1) «القِبِّيضَة»، مصطلح شعبي مُولَّد، ظهر قُبيل انتهاء مجلس 2009م، يُطلَق على كل نائب اُشتريت ذمته، وتضخَّم حسابه، ويُتَهم بقبض دنانير وهدايا من الحكومة مقابل أصواته في مواقف مُحدَّدة.

(2) الهدر وعدم البحث عن اقتصاد بديل، دَفَع الحكومة إلى سد عجزها المالي من الصندوقين السياديين: «الاحتياطي العام» و«صندوق الأجيال القادمة»، ومن الاقتراض الداخلي والخارجي؛ ذلك لأنها اعتمدت على النفط كمصدر وحيد للدخل.

(3) روى الشيخ الآمدي في «غرر الحكم ودرر الكلم» عن الإمام علي بن أبي طالب قوله: «يستدل على إدبار الدول بأربع: تضييع الأصول، والتمسك بالفروع، وتقديم الأراذل، وتأخير الأفاضل».

الحـــوار الوطـــني، آه يـــا وطـــني!

20 أكتوبـر 2021م

هَـلَّ ومـا كـاد أن يَهـل، بـل تـمَّ ومـا كـاد أن يـتم[1]، ولِم العَجَـب والممكـن فَنُّهـا والمَصـالح أصـلها[2]؟ لا العـداوة فيهـا واصـبة، ولا الصـداقة فيهـا لازبـة[3]، ومحرَّمـات الأمـس تنسـخها مراسـيم اليـوم[4]، هـي هكـذا السياسـة والساسَـة، وإن أمـر المتعجِّـب منهـا

(1) أي الحوار الوطني، بدعوة من أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، والتي أعطت بارقة أمل للشارع الكويتي الذي كان ينتظرها بلهفة استمرت لعقد من الزمن، وكانت نتيجتها الكبرى متمثلة بالعفو عن المدانين في قضايا رأي سياسي، وعلى هذا أطلق الشارع الكويتي على أمير الكويت لقب «أمير العفو».
صدر مرسومان، بتاريخ 8 نوفمبر 2021م، يأمران بالعفو عمن صدرت بحقهم أحكام قضائية بالحبس في قضايا سياسية، وكان الأول الذي صدر من نصيب مجموعة من أعضاء مجلس الأمة السابقين ومجموعة من المواطنين في قضية «دخول المجلس»، وأما المرسوم الثاني، فقد شمل بعض المدانين في قضية «خلية العبدلي»، وذلك لإحداث نوع من التوازن والاستقرار السياسي، وليشمل المجتمع بمختلف شرائحه (السنة، والشيعة، والبدو، والحضر). ولم تُسْتكمل جلسات الحوار بعد المرسومين، ولم يشمل كثير من أصحاب الرأي المدانين والملاحقين سياسيًا.

(2) تُعرَّف السياسة بأنها «فن الممكن».

(3) يُعرَف في عالم السياسة بأن « عدو الأمس صديق اليوم».

(4) كالشذوذ الجنسي، الذي كانت «الصحة العالمية» إلى عام 1990م تُصنِّفه كـ «اضطراب نفسي»، أما اليوم فهو عندها «توجه جنسي طبيعي عند البشر».

عجيب؛ فهي عَطَب في مجملها[1]، وآفة في مكنونها[2].. وشيء آخر هناك، تعيه أذن واعية، وقلوب مبصرة؛ ترى مكرًا يلحق مكرا، وأمرًا يعتلي أمرا، هي السياسة السماوية، تفوق سياساتهم وتتسيَّدها[3].

أما وبعد استجداء وتسوُّل «كتلة»[4]، تم الحوار الوطني وانتهى بعفو عمن أدين لرأي أبداه أو معارضة أظهرها[5]، على طاولة لا يُعرف أكانت مستديرة أم مستطيلة، في غرف مغلَّقة بعيدة[6]، المهم أن النتيجة هي هذه، والعنوان هو حَلحَلة قضايا عالقة

---

(1) روى الشيخ الآمدي في «غرر الحكم ودرر الكلم» عن الإمام علي بن أبي طالب قوله: «الرئاسة عطب».

(2) روى الشيخ الآمدي في «غرر الحكم ودرر الكلم» عن الإمام علي بن أبي طالب قوله: «آفة الرئاسة الفخر».

(3) قال الله تعالى في سورة «الأنفال»: «وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ».

(4) يعني «كتلة العمل الشعبي»، والكتل النيابية المعارضة في «مجلس الأمة».

(5) لم تتم المصالحة الوطنية كما خُطِّط لها، فلم يصدر بعد المرسومين الأميريين مراسيم أخرى موعودة.

في 4 ديسمبر 2021م، ومن أمام مجلس الأمة الكويتي، طالبت مجموعة من نشطاء الحقوقيين الكويتيين السلطات في البلاد بإعادة المهجَّرين الكويتيين إلى وطنهم، وأن يستوعبهم العفو الأميري، ومما كان لافتًا في الوقفة الاحتجاجية التي وقفها النشطاء الحقوقيون هو ظهور لافتة تحتوي على صور مجموعة من المهجَّرين الكويتيين من بينهم الشيخ محمد الميل.

(6) قُرِّر أن يتم اجتماع نيابي حكومي للحوار الوطني بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قبل دور الانعقاد الثاني، بتاريخ 26 أكتوبر 2021م، ولكن المفاجأة أن الحوار الذي يزعم بأنه وطنيًا كان سريًا وخاصًا في غرفة مغلقة، لا الصحافة فيها حاضرة ولا الجمهور لهم بمجرياتها خبر وإحاطة، وكان هذا الأمر سببًا لتشنُّج سياسي أدى إلى انشقاقات داخل الكتلة البرلمانية المعارضة المدعوَّة والمَعْنِية بأمر الحوار الوطني في بادئ الأمر.

عُقِدت الجلسة الأولى، بتاريخ 5 أكتوبر 2021م، حضرها حسن جوهر، وعبيد الوسمي، ومهلهل المضف، وسرعان ما تَفكُّك الوفد الثلاثي؛ لينتهي به المطاف بتمثيل أحادي القطب بقيادة عبيد الوسمي، الذي صار حليفًا بشكل غريب لمرزوق الغانم، رئيس مجلس الأمة، وهو الذي كان يعاديه سياسيًا إلى وقت قريب.

عانت منها الدولة لعشرات السنين في ظرف أسبوعين، وطي صفحة الكويت السوداء، وعلاج للنتيجة دون مُسبباتها، وسؤال مُستَحق يلوح هنا: من علَّق القضايا وسوَّد الصحيفة؟ وعن أي شيء هذا العفو والصفح؟ أسأل والأمر كله يعنيني بِرُمَّته.

إن كان شيء يطولني من ذلك «الخير»، فلا أهلًا ولا مرحبًا به[1]، يُراد لنا الذلة، وهيهات منا الذلة[2]، أنا ابن مدرسة سيد الإباء والحرية، فلا نرجو أحدًا غير الله، ولسنا بنادمين على ما فعلنا ولا آسفين على ما قلنا؛ فالحر حر وإن مَسَّه الضر، والعبد عبد وإن ساعده القدر.

***

وأما النائب حسن جوهر فقد صرَّح، بتاريخ 23 أكتوبر 2021م، بأن الحوار الوطني «غير المسبوق» كان موثَّقًا ومسجَّلًا وطالب بنشره!

(1) يعني رفضه للعفو إن كان يشمله؛ بحكم أن قضيته لا تعدو كونها رأيًا، تسبَّبت بلجوئه إلى بريطانيا هربًا من مصير مجهول. وفي تسجيل مرئي، بتاريخ 8 نوفمبر 2021م، صرَّح بأن عودة المهجرين من الأمور المستحقة؛ لأنها عودة إلى وطنهم الذي خرجوا منه مضطرين لأحكام جائرة صدرت ضدهم، وبيَّن أن في الوقت ذاته ينبغي ألا يكون هذا هو الهدف المحوري، بل الإصلاح ضمن حزمة متكاملة، وانتزاع الفساد المتجذر في النظام. وقال عن الحوار الوطني بأن أسئلة مستحقة لم يتم الإجابة عليها بعد، فكل شيء جرى في غرف مغلقة، وشدَّد أن من كانوا سببًا في الأزمة والخلاف لا يمكن أن يكونوا سببًا في الحل؛ ففاقد الشيء لا يعطيه. وبيَّن بأن الحوار لا يمثله ولم يمثله أحد فيه، وأن الشارع لم يصل بعد إلى مستوى من النضج في تقبل الملفات التي يطرحها، يقول: «ما الذي يضمن عدم اضطرارنا للخروج ثانية في حال رجعنا؟ القوانين لا تزل موجودة ولم يتم صيانتها أو تهذيبها»، وأردف أن العفو لا يمكن أن يطلب من الظالم، وأنه ليس ممن يقبل بنهج عشائري في إدارة الدولة يتلطف فيه الحاكم متى شاء، دون التزام بالعقد الاجتماعي الذي نظمه الدستور في العلاقة بين الشعب والسلطة.

(2) روى الشيخ الطبرسي في «الاحتجاج»، عن الإمام الحسين بن علي قوله: «هيهات منا الذلة».

المحتويـــات

مقدمـــة الناشـــر 5

الكويـــت.. خبـــط عشـــواء! 7

عيالـــك يرجعـــون بشروطهـــم يـــا سمـــو الأمـــير! 10

هي واحـــدة من اثنتـــين: إمـــا مزرعـــة، وإمـــا مهزلـــة! 12

مـــات آبيًـــا الخلحلـــة! 15

كـــلام يشبـــه المنطـــق وقـــد يكـــون هـــو! 18

الحـــوار الوطـــني، آه يـــا وطـــني! 21

***

صـدر للمؤلـف:

* عكـازة مستحمـرِ (2018م)
* عمامـة مسترجَعـة (2019م)
* قيامتنـا والأخ الأكـبر (2022م)
* بقيـة السيـف (2022م)
* نصـوص في المسألـة الكويتيـة (2022م)

الكويت من دولة مستوردة للاجئين إلى مُصدِّرة!
كانت مستقر أحمد مطر وناجي العلي، والوجهة الأولى
للخميني بعد خروجه من العراق.. فما الذي يحدث؟

Copyright © 2022 Mohamad al-Mail
All rights reserved Copyright under Berne Convention

Printed and Bound in Great Britain
A CIP record for this title is available from the British Library

ISBN 978-1-7396143-0-0

First Edition: United Kingdom, July 2022

Politics/Essays

Published by the Upper Hand Organization

www.upper-hand.org

Articles on Kuwaiti Affairs

Nusus Fi Almas'ala Alkuaytia

Mohamad al-Mail

الكويـــت مـن دولـــة مستـــوردة للاجئـــين إلى مُصـــدِّرة!
كانـت مستقـر أحمـد مطـر وناجـي العلي، والوجهـة الأولى
للخمينـي بعـد خروجـه مـن العـراق.. فـما الذي يحـدث؟

9 781739 614300
POLITICS/ESSAYS
UK £2.50

هيئة اليد العليا
UPPER HAND ORGANIZATION